

Distr.: General

2 July 2002

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٧ (ي) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

نظرا للقيود المالية التي تعاني منها المنظمة والاستجابة المحدودة من جانب الدول الأعضاء لدعم الإجراء المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، لم تتمكن المنظمة إلا من تنفيذ برنامج مصغر للأنشطة في هذا الصدد.

ويقترح الأمين العام لذلك أن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء فريق للخبراء الحكوميين يجري استعراضا للصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الحالي فضلا عن دور المنظمة في المستقبل في هذا الصدد.

* A/57/50/Rev.1.

أولا - مقدمة

الأرجنتين وشيلي؛ الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية في إفصاح الدول عن النفقات العسكرية من أجل تقييم سياساتها الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية ودور صندوق النقد الدولي؛ ومسائل التحول في المجال الدفاعي وفي هذا الصدد تقييم بعض دراسات الحالة الفردية لإعادة التشكيل الهيكلي لصناعة الدفاع.

٣ - وعلاوة على ذلك، اشتركت إدارة شؤون نزع السلاح في مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء المهتمة بشأن مسائل نزع السلاح والتنمية التي قد يكون لها صلة في سياق العملية التحضيرية المؤدية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وأسهمت الإدارة أيضا بورقة غير رسمية عن الصلة بين الاتجار العالمي بالأسلحة والفساد، قدمتها إلى مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في سياق اجتماع تحضيرى غير رسمي للجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد.

ثالثا - توصية: اقتراح متعلق بالإجراءات التي تتخذ في المستقبل

٤ - استمرت القيود المالية التي تعاني منها المنظمة في تقييد نطاق الأنشطة التي تضطلع بها إدارة شؤون نزع السلاح وسائر الإدارات والوكالات الممثلة في الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بترع السلاح والتنمية الذي أنشأه الأمين العام في أيار/مايو ١٩٩٩. وواصلت الدول الأعضاء أيضا إبداء اهتمام محدود بنقل آرائها ومقترحاتها فضلا عن تقديم المساعدة إلى المنظمة لمعاونتها في تعزيز بلوغ أهداف برنامج العمل لعام ١٩٨٧ في إطار العلاقات الدولية الحالية.

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٦ هاء المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والمعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وفي ذلك القرار، دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام آراءها ومقترحاتها بشأن تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية فضلا عن أي آراء ومقترحات أخرى بغية تحقيق أهداف برنامج العمل في إطار العلاقات الدولية الراهنة. وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، بمواصلة اتخاذ تدابير لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

ثانيا - الإجراءات المتخذة

٢ - نظمت إدارة شؤون نزع السلاح ندوة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في مقر الأمم المتحدة عنواها "نزع السلاح والتنمية: اختيارات جديدة لتحقيق الأمن والرخاء". وتمت دعوة المحاضرين من البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز بحوث الشؤون والسياسات الحضرية في جامعة رانجرز^(١). وتناولت المسائل التي تمت مناقشتها المواضيع التالية: التأثير الإيجابي لتسوية المنازعات بين الدول، وخاصة منازعات الحدود، على احتمالات التنمية في المستقبل في المجتمعات المعنية؛ الضغوط المتنافسة من أجل تخصيص الموارد النادرة للنفقات العسكرية والتنمية الاقتصادية؛ التطورات الهامة نحو تحقيق الشفافية العسكرية بين الدول وخاصة وضع منهجية مشتركة موحدة لقياس الإنفاق الدفاعي في الآونة الأخيرة من جانب

٥ - ويقترح الأمين العام لذلك أن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء فريق للخبراء الحكوميين للقيام بإعادة تقييم للصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الحالي فضلا عن دور المنظمة في المستقبل في هذا الصدد. ومن شأن إعادة التقييم هذه أن تمكن من إجراء استعراض لبرنامج عمل عام ١٩٨٧، مع مراعاة التغييرات التي طرأت على العلاقات الدولية منذ اعتماده.

رابعاً - المعلومات الواردة من الحكومات

٦ - فيما يلي المعلومات الواردة من الحكومات:

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

إن إكوادور، إدراكاً منها بأن برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية يمثل استراتيجية إيجابية وضرورية لضمان أمن البشر والتعايش السلمي فيما بينهم، تؤيد تنفيذه في حدود نطاق اختصاصه وموارد الميزانية. ويشكل برنامج العمل نقطة مرجعية تُسهم في تحسين فهم نزع السلاح على المستوى العالمي، كما يُعد بلا ريب أداة مفيدة لإعداد السياسات الوطنية وتنفيذ القرارات والإجراءات على المستوى المحلي. وسيكون من المناسب، من أجل تحسين تنفيذ برنامج العمل، زيادة المخصصات والموارد المكرسة داخل ميزانية الأمم المتحدة من أجل الحملات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح، وتحويل هذه الموارد والجهود إلى حملات لترع السلاح والحد من الفقر، وخاصة في أقل البلدان نمواً.

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

١ - ترى جمهورية بنما أن من المهم بأقصى قدر أن يتم التركيز بشكل خاص، في برنامج العمل، على جميع الجهود الرامية إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بأهمية تنمية الأمن البشري في سياق الأمن الدولي، في حين أنه كان يجري في المعتاد التركيز بقدر أكبر على أمن الدول. وحيث أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعليم، فتري بنما أنه يتعين عقد اجتماعات محلية وإقليمية ودولية على أسس أكثر انتظاماً. وتقترح أيضاً إدراج مجموعة دروس عنونها "نزع السلاح والتنمية" في مقررات الدراسات العامة في جميع الدول الأعضاء.

٢ - ومن المقترح إجراء دراسات، والقيام بعد ذلك بنشر نتائجها على الدول الأعضاء؛ عن الآليات التي يمكن أن تستخدمها البلدان، وخاصة البلدان النامية، التي تواجه قواتها العسكرية بطالة ضخمة، نتيجة لجهود نزع السلاح. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يتحدد، على أساس كل حالة على حدة، كيف ستمكن هذه الوحدات من الانتقال من الجيش إلى الاقتصاد الرسمي.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

١ - إنه لمن دواعي القلق البالغ في العالم حالياً أن إدارة بوش قد زادت الإنفاق العسكري إلى مستوى يتجاوز إنفاق إدارة ريجان أثناء فترة الحرب الباردة. ويعزى ذلك كلياً إلى السياسة الخارجية الانفرادية المتشبهة لإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية.

- ٢ - وفي الوقت الحالي، تؤدي النفقات العسكرية المفرطة للولايات المتحدة إلى إعاقه النمو الاقتصادي، وتؤثر بشكل ضار على التنمية الدولية، وتلهب سباقا جديدا للتسلح على نحو لا يتسق مع المبادئ والأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.
- ٣ - وترغب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أن تؤكد موقفها بضرورة تحويل الموارد المفرج عنها من خلال نزع السلاح والحد من الأسلحة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية.
- ٤ - وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا المجتمع الدولي إلى بذل جهود لتعزيز خطة للتنمية محورها البشر.
- (أ) استخدام الطاقة في الأغراض السلمية وأغراض التنمية الاجتماعية؛
- (ب) استغلال الموارد المتاحة لكل دولة وتسخيرها لزيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- (ج) تبادل الخبرة لتعزيز التقدم نحو تحقيق التنمية البشرية.
- (١) السيد ماركو بالاريزو، نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة نانسي هاي، صندوق النقد الدولي؛ والسيد رينالدو باخراخ، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والدكتور سين ديجيوفانا من جامعة راتجز.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

ترى حكومة السلفادور أنه نظرا لأنه يجري تناول هذه المسألة في إطار المعاهدة المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، فيلزم الامتثال على نحو عاجل في هذا الصدد. وترى أيضا أنه ينبغي توسيع نطاق البرنامج ليشمل الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الألفية وتوافق آراء مونتييري والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

فيما يلي الاقتراح المقدم من دولة قطر لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية: